international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد
عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة
الإنمائى وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 446

ISSN 2318-9118 أغسطس 2020

الترابط بين المساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف التنمية المستدامة: مراجعة مُعمَّقة

د. أمينة سعيد الصياد، قسم الإجتماع، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر – مصر

في صُلب خطة 2030 للتنمية المستدامة، يأتي التمويل بإعتباره من أهم وسائل التنفيذ في جميع الأهداف المواضيعية الـ17 وغاياتها الـ169 المناظرة. وفي الهدف 17 ("تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة")، الذي يعتبر برمته وسائل تنفيذ للأهداف، يأتي التمويل على رأس وسائل التنفيذ. ولهذا السبب ، فإن الهدف 17 هو الهدف الوحيد الذي يتم مراجعته كل عام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة.

وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية واحدة من أهم وسائل التنفيذ في تمويل التنمية. وتشمل المساعدة الإنمائية الرسمية كلاً من التدفقات المالية التي تولد الديون (أي القروض الميسرة للمشاريع) ، وتلك التي لا تولد الديون (أي المنح).

ومنذ دخول خطة 2030 حيز التنفيذ إعتباراً من بداية يناير 2016، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية في بؤرة النقاش الكبير حول تمويل التنمية. وبالفعل، يقدم الوضع الراهن لمساعدات التنمية الرسمية تنبؤاً حاذقاً يدق ناقوس الخطر بشأن مستقبل التقدم لتحقيق خطة المستدامة التنمية 2030، والأهداف ذات الصلة.

سيركز نطاق هذه القراءة المُعمَّقة على معالجة قضيتين في المساعدة الإنمائية الرسمية: أداء المانحين، والمنهجية الإحصائية.

إن جميع الدول النامية منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، مع وجود إلتزامات خاصة تجاه الدول الأقل نمواً، بما في ذلك الإلتزام القائم منذ فترة طويلة بالوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية إلى نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة.، وإلى ما بين 0.15% - 0.20% من الدخل القومي الإجمالي السنوي للدول الأقل نموا.

وفي تقرير صادر في أبريل 2019، لخصت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD 2019) عدداً من النتائج الصادمة، حيث بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية 143.2 مليار دولار في عام 2018، وهو ما يمثل 0.31% فقط من إجمالي الدخل القومي، مقابل 147.2 مليار دولار في عام 2017. ويعكس هذا الإنخفاض البالغ 2.7% بالقيمة الحقيقية لعام 2017 الإنخفاض المستمر منذ عام 2016 في تكاليف الإنفاق داخل الدول المانحة على اللاجئين من الدول الهشة ودول ما بعد الصراع؛ كما مثلت القروض إلى الدول النامية 17% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام 2018، وإنخفضت المساعدات الإنسانية بنسبة 8% بالقيمة الحقيقية لتصل إلى 15.3 مليار دولار.

في الواقع ، تعكس هذه النتائج إتجاهاً مقلقاً مفاده فشل المانحين الرئيسيين في العالم في: (i) مواءمة المساعدات الإنمائية الرسمية مع أولويات الدول المتلقية،(ii) تحقيق هدف الأمم المتحدة القائم منذ فترة طويلة لتوفير ما نسبته 0.7% من الدخل القومي الإجمالي السنوي في المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير ما نسبته 0.15% - 0.20% من الدخل القومي الإجمالي السنوي لأقل الدول نموا التي في أشد الحاجة إليها،(iii) تمويل مجالات عمل محددة ذات أولوية تحتاج إلى تمويل أو إستثمارات كبيرة، كما هو الحال في البنية التحتية للطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، إلخ.

في سياق أوسع، فإن الجهود الجارية بشأن تمويل التنمية برمتها تجعل خطة بنوك التنمية المتعددة الأطراف للإنتقال "من مليارات إلى تريليونات" الدولارات من التمويل المختلط هدفاً طموحاً - وليس ناجحاً.

ومنذ عام 1970 ، تعد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هي الهيئة الدولية المكلفة بوضع القواعد والأعراف حول المساعدة الإنمائية الرسمية لأعضائها، وجمع التفاصيل والبيانات المتعلقة بالمعاملات التي تتوافق مع المساعدة الإنمائية الرسمية عبر قاعدة بيانات نظام إقرارات الدائنين ونشر تقارير الرصد والتقييم العالمية.

في الآونة الأخيرة ، تعرضت منهجية وإحصائيات لجنة المساعدة الإنمائية لإنتقادات شديدة بسبب مشكلات خطيرة بما في ذلك الفشل في تلبية معايير الجودة الإحصائية الأساسية. وفي الوقت الحالي، يشمل نظام إقرارات الدائنين التمويل القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية ولكنه لا يشمل أي ربط بأهداف التنمية المستدامة التي تستهدفها معاملات المساعدة الإنمائية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن التحول في المنهجية منذ عام 2019 الذي إعتمدته لجنة المساعدة الإنمائية من "أساس التدفق" إلى "أساس مكافئ المنحة" جذب إليه إهتماماً كبيراً. فقد جعل أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية " الرئيسية" تفشل في تلبية معايير الجودة الإحصائية الأساسية، ومن ثم مقياس إحصائي غير متسق للرصد والتحليل.

فبإستخدام معدلات خصم ثابتة عالية تبلغ 6% أو 7% أو 9% للشريحة الأعلى من الدول المتوسطة الدخل، والشريحة الأدنى من الدول المتوسطة الدخل، والدول الأقل نمواً على الترتيب، تحسب المنهجية القيمة المكافئة للمنحة المتولدة عن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية الميسرة عن طريق حساب مستوى منفعة من القرض للدولة المقترضة مقارنة بسعرالفائدة الجاري في السوق. وهذا يخلق قيم سنوية للمنح من لاشئ بدلاً من ضخ أموال جديدة. والواقع ، تثير بيئة أسعار الفائدة المنخفضة حالياً تحديات في إستخدام معدلات الخصم المرتفعة هذه. والمنهجية أكثر من مجرد بعض الرياضيات الضبابية لأنها تتجاهل أدوات القطاع الخاص تماماً. وعلاوة على ذلك، تتم مراجعة النظراء لتقارير المساعدة الإنمائية الرسمية عن دولة عضو في لجنة المساعدة الإنمائية كل خمس سنوات من قبل دول أخرى أعضاء في اللجنة. إن عملية مراجعة النظراء أحادية الجانب هذه غير كافية لأنها لا تولي أي إهتمام للوجه الآخر من العملة – الجانب المدين.[1]

ومن أجل الحفاظ على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، فإن الطريق إلى الأمام واضح. يحتاج المانحون إلى إتخاذ إجراءات "ملموسة" للوفاء بإلتزاماتهم القوية بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتطلب الرصد السليم للمساعدة الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدة الإنمائية (i) ترقية نظام إقرارات الدائنين لإيلاء الإهتمام الواجب للروابط مع والمساهمات في أهداف التنمية المستدامة المختلفة؛ (ii) التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن منهجية المساعدة الإنمائية الرسمية للحصول على أرقام قابلة للمقارنة ولتنسيق سلاسل البيانات غير المتصلة. وأخيراً(iii) إستحداث مراجعة النظراء المزدوجة للمساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تجمع بين كل من جانبي الدائنين والمدينين. إن هذا الطرح سيكون بمثابة نهج متكامل إذا حصل على الكتلة المناسبة من رأس المال السياسي. وقد إقترح العديد من خبراء المساعدة الإنمائية الرسمية المرموقين مؤخرا أن تتدخل الأمم المتحدة.

المراجع:

OECD. 2019. Development aid drops in 2018, especially to neediest countries. Organisation of Economic Cooperation and Development. <https://clck.ru/Pn6DG>. Accessed 16 July 2020.

ملاحظات:

1 أنظر: منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مراجعة النظراء للتعاون الإنمائيعبر الرابط <https://clck.ru/Pn6DG>.

الآراء الواردة هنا هى آراء الكتاب وليست
بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة
الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipcig.org ■ www.ipcig.org
Telephone: +55 61 2105 5000